

مواطن الاختلاف بين الرازي والجرجاني في بعض المسائل البلاغية

أستاذ مشارك- قسم اللغة العربية
كلية التربية - جامعة الزعيم الأزهري

د. إمتثال عبد الماجد عمر إبراهيم

مستخلص :

تناولت هذه الدراسة مواطن الاختلاف بين الرازي والجرجاني في بعض المسائل البلاغية، حيث أوضحت أن النقاد والباحثين درجوا في تأريخ البلاغة أن يصفوا على الإمام عبدالقاهر حين يرد ذكره عرضاً، آيات من الثناء والمديح، لا يصفونها على أي رجل سواه، فقد أحب الناس الجرجاني حباً عظيماً، وهذه المحبة أدت في اعتقادنا إلى إطلاق أحكام فيها ما يشبه الظلم على العلماء البلاغيين الذين جاءوا بعده، وكتبوا في البلاغة، وكان على رأسهم: عاملنا فخر الدين الرازي. حيث وصفوه بالجسر الذي عبرت منه البلاغة من قمة الجرجاني إلى حضيض السكاكي، لذلك أردنا أن نبين أن الرازي لم يكن ناقلاً لماورد في كتابي عبدالقاهر وحسب بل كان شارحاً ومحللاً ومخالفاً في بعض المسائل، هدفت الدراسة إلى إبراز جهود الرازي البلاغية من خلال مؤلفه (نهاية الإيجاز) كما هدفت إلى إثبات أن بلاغة الرازي لم تكن هي عينها بلاغة عبد القاهر الجرجاني، تتبلور مشكلة الدراسة في إزالة ماالحقه النقاد بالرازي وذلك بالدليل والبرهان، تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تبين أن الرازي قد تفوق في كثير من المسائل البلاغية على شيخه وامامه إمام البلاغيين عبدالقاهر، حيث اتبعت الباحثة منهجاً وصفيّاً تحليلياً معتمدة على أمهات المصادر والمراجع، ثم خُتمت الدراسة بخاتمة احتوت أهم النتائج والتوصيات والتي كان من أبرزها أن الرازي اختلف عن عبد القاهر في شرحه لبعض المسائل البلاغية، ثم دُيِّلت الدراسة بقائمة المصادر والمراجع.

Abstract :

This study dealt with the points of contention between Al-Razi and Al-Jurjani in some rhetorical issues, as it showed that critics and researchers in the history of rhetoric used to add to Imam Abdul Qaher when he was mentioned casually, verses of praise and praise, which they do not give to any man but him, for people treated Al-Jurjani with great love. And this love, in our belief, led to the issuance of assessments in which there is something similar to injustice against the rhetorical scholars who came after him, and they wrote in rhetoric, and at their head was: Our scholar Fakhr

al-Din al-Razi. As described, he was the bridge through which the rhetoric crossed from the summit of al-Jurjani to the bottom of al-Sakaki. We want to show that al-Razi was not only a transmitter of what was mentioned in his book Abd al-Qaher (Dalail Alijaz) and (Asrar al-Balaghah), but he was an explainer, analytic, and opposing in some issues to his teacher. The study aimed at highlighting Al-Razi's rhetorical efforts through his book (Nahiat Elijaz) and also aimed to prove that Al-Razi's eloquence was not the same as the eloquence of Abdul-Qaher Al-Jurjani, his sheikh and imam and the imam of all rhetoric. The researcher followed a descriptive and analytical approach based on the major sources and references, then the study was ended with a conclusion that contained the most important results and recommendations, the most prominent of which was that Al-Razi differed from Abdul Qaher in his explanation of some rhetorical issues. Lastly the study appended its sources and references.

مقدمة:

جاء الرازي في القرن السادس الهجري فوجد البلاغة قد خطت خطوات كبيرة، وبحثت مسائلها المختلفة، وتضافرت الجهود على بناء صرحها وإرساء قواعدها، منذ أن بدأت مسائل متفرقة في كتب المفسرين الأوائل، وبقيت البلاغة تتطور قرناً بعد قرن، حتى إذا كان القرن الخامس الهجري ظهر عبد القاهر الجرجاني، فنفخ فيها من روحه، وهذب مسائلها وبوبها تبويباً دقيقاً، اعتمد عليه الرازي فيما بعد اعتماداً كبيراً.

جاء الرازي ووجد هذا التراث البلاغي الضخم فعكف على درسه وتفهم مسائله، وقد اعترف بنفسه أنه استفاد من تراث المتقدمين، حيث إنه لم ينكر جهودهم.

وأول من أشار إليه من هؤلاء المتقدمين هو الإمام عبد القاهر الجرجاني، حيث قال: (ومع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر والنور الزاهر، فالناس كانوا مقصرين في ضبط مقاعده، وفصوله، متخبطين في إتقان فروعه وأصوله، إلى أن وفق الله الإمام مجد الإسلام عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي الجرجاني، حتى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه، ورتب حججه وبراهينه، وبالغ في الكشف عن حقائقه، والفحص عن لطائفه ودقائقه وصنف في ذلك كتابين لقب أحدهما (بدلائل الإعجاز) وثانيهما (بأسرار البلاغة) وجمع فيهما من القواعد الغريبة والدقائق العجيبة، والوجوه العقلية والشواهد النقلية واللطائف الأدبية والمباحث العربية، ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين، ولم يصل إليه غيره أحد من العلماء الراسخين)⁽¹⁾ (ولكنه - رحمه الله - لكونه مستخرجاً

لأصول هذا العلم وأقسامه وشرائطه وأحكامه، وأهمل رعاية ترتيب الفصول والأبواب، وأطنب في الكلام كل الإطناب).⁽²⁾

ثم يقول: (ولما وفقني الله - تعالي- لمطالعة هذين الكتابين التقطت منهما معاهد فوائدهما، ومقاصد فرائدهما، وراعت الترتيب مع التهذيب، والتحرير مع التقرير، وضبط أوابد الإجماليات في كل باب بالتقسيمات اليقينية، وجمعت متفرقات الكلم، في الضوابط العقلية، مع الاجتناب عن الإطناب الممل، والاحتراز عن الاختصار المُخل ...)⁽³⁾

إذا - لقد كان الرازي معجباً بالإمام الجرجاني، معترفاً له بالسبق إلى تأسيس أصول هذا العلم والكشف عن حقائقه مثنياً عليه في كتابيه: [دلائل الإعجاز] و [أسرار البلاغة]، ومفضلاً لهما على جميع كتب المتقدمين. ولكنه أخذ عليه إهماله ترتيب مباحث الكتابين، وإسهابه في الكلام، وإن كان قد وجد له عذراً في هذا التقصير - وهو كونه مستخرجاً لأصول هذا العلم، مبتدعاً أقسامه وفروعه، وتعهده أن يجمع زبدة ما في الكتابين، وينسق بحوثهما ويرتبهما، ويقدمها خالية من الإطناب الممل والاختصار المُخل.

هذا ما تعهد به الرازي في المقدمة، فهل أوفى بما قال، بمعنى هل اكتفى بأن اختصر وهذب ورتب أم كانت له ملاحظات في بعض المسائل ؟

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في إزالة ما للحقه النقاد بالرازي وذلك بالدليل والبرهان.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في أنها تبرز جهود علمائنا في مجال الدراسات البلاغية تبين أن الرازي قد تفوق في كثير من المسائل البلاغية على شيخه إمام البلاغيين عبدالقاهر.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز جهود الرازي البلاغية من خلال مؤلفه (نهاية الإيجاز) كما هدفت إلى إثبات أن بلاغة الرازي لم تكن هي عينها بلاغة عبد القاهر الجرجاني تشجيع الدراسات البلاغية الناتجة عن إبراز مجهودات لشخصيات بلاغية.

منهج الدراسة:

قد التزمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بوصف المسائل ثم تحليلها معتمدين على أمهات المصادر والمراجع.

هيكل الدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع أن تسير هذه الدراسة في اطار يبدأ بمقدمة تحدثت فيها عن البلاغة قبل الرازي وقد بينت فيها أن بلاغة عبدالقاهر الجرجاني كانت مصدره ومنبع بلاغته، ثم كان حديثنا بعد ذلك عبر عناوين بارزة خصصناه لـ: رأي النقاد المحدثين في بلاغة الرازي، ومواطن الاختلاف بين الرازي والجرجاني، وقد قسمناها لمواطن الاختلاف في مباحث علم المعاني

و مواطن الاختلاف في مباحث علم البيان، ثم ألحقت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذه الدراسة، تلتها التوصيات ثم الهوامش.
هذا وتقتضي طبيعة الدراسة أن تطول النصوص المقتبسة من الرجلين (الجرجاني والرازي) حتى تتمكن من قراءة مواطن الاختلاف بصورة جلية واضحة.

النقاد والرازي في (نهاية الإيجاز) :

أحب الناس الجرجاني حباً عظيماً، وهذه المحبة أدت في اعتقادنا إلى إطلاق أحكام فيها ما يشبه هضم لحقوق العلماء البلاغيين الذين جاءوا بعده، وكتبوا في البلاغة، وأخص بالذكر: علمنا فخر الدين الرازي فقد وصفوه بالجسر الذي عبرت منه البلاغة من قمة الجرجاني إلى حضيض السكاي.

يقول الدكتور شوقي ضيف وهو يتحدث عن ظاهرة التعقيد والجمود وتحويل البلاغة إلى قواعد جافة: (وهذه الظاهرة نفسها من إجداب العقول ومن الجمود نجدها تسري بين أصحاب البلاغة بعد عبد القاهر والزمخشري، وإذا هم يقصرون عملهم فيها على تلخيص ما كتبه جميعاً، وقد لا يوسع الملخص منهم ثقافته بقراءة كشاف الزمخشري، فيكتفي بتلخيص عبد القاهر، وهم سواء لخصوه وحده أو لخصوا معه الزمخشري، قلما أضافوا جديداً⁽⁴⁾ وكلام شوقي ضيف هذا يدل دلالة قاطعة على أن من جاء بعد الجرجاني اكتفى فقط بالتلخيص فلم يضيف ولم يخالف ماجاء به الأستاذ.

أما الدكتور مازن المبارك في كتابه (الموجز في تاريخ البلاغة)، فتحدث عن مرحلة اسمائها مرحلة الانحراف والجمود قائلاً (ولعلنا لا نغالي إذا قلنا: إنه لم يأت بعد الجرجاني والزمخشري من فهم البلاغة فهمهما إياها، وإن الذين جاءوا من بعد إنما كان عملهم - في كثير من الأحيان - تلخيصاً أو شرحاً وأنهم لم يزيدوا في فهم البلاغة أو شرح فنونها شيئاً ذا بال)⁽⁵⁾
وكذا تحدث الدكتور عبد القادر حسين عن أثر عبد القاهر الجرجاني في البلاغيين بعده؛ حيث عرض للفخر الرازي، موضحاً دوره - حسبما يرى - في البحث البلاغي، إذ يقول: (أما الفخر الرازي المتوفى (606 هـ) في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) لم يكن دوره في البلاغة يعدو التلخيص والتبويب والترتيب، وحصر الأبواب حصراً دقيقاً لكل ما كتبه عبدالقاهر في كتابيه (الدلائل) و(الأسرار) وقوله يدل على عمله في أنه لم يخرج من صنيع التلخيص والتهديب لآراء عبدالقاهر، ثم قام بنقل قول الرازي الذي قاله في مقدمة كتابه ليبين أن قوله يدل على عمله، يقول: قال الرازي: (وقد وفق الله الإمام عبدالقاهر لاستخراج هذا العلم وقوانينه، وصنف في ذلك كتابين، لقب أحدهما بـ (دلائل الإعجاز) والثاني بـ (أسرار البلاغة) ولما وفقني الله لمطالعة هذين الكتابين، التقطت منهما معاهد فوائدهما، وراعت الترتيب مع التهديب، والاجتناب عن الإطناب الممل، والاحتراز عن الاختصار المخل) ثم يقول بعد ذكر قول الرازي السابق: وكفى بهذا شاهداً وإقراراً بأنه لم يكن يعدو آراء عبدالقاهر في البلاغة لشدة تأثره وإعجابه بها.)⁽⁶⁾
هذا قليل من كثير عما قاله النقاد عن بلاغة الرازي ومدى اقتفائه لأثر عبدالقاهر، فهو

على حد قولهم - لم يكن سوى ناقلاً لبلاغته ، غير أن للباحثة رأي مغاير استخلصته بعد الدرس والتمحيص والتنقيب في مؤلف (نهاية الإيجاز) والبحث بحثاً متأنياً وواعياً والوقوف على كل ماورد فيه من أمور صغيرة وكبيرة ومقارنتها بما ورد في (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) فكانت لها أدلة دامغة تثبت أن الرازي كانت له بصمته الواضحة في أمور خالف فيها شيخه

مواطن الاختلاف بين الرازي والجرجاني:

لو حاولنا أن ندرس شخصية الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز) لنعرف هل كان مستعبداً لكتابي الجرجاني، مقتصرأ على مضمونيهما ملخصاً لفكرهما، مرتباً لمتفرقات كلمهما، كما ذكر في مقدمته، أو أنه كان ذا شخصية قوية، ذات كيان وأسلوب ورأي، نأخذ ما ترى أخذه واجباً، وتعديل ما تراه بحاجة إلى تعديل وتخالف ما لا يعجبها ولا يرضيها. ومعنى آخر هل كان الرازي نسخة من الجرجاني، لم يخرج عنه إلا في الترتيب والتهذيب، أم أنه خالفه فيما كان يأخذ عنه، أو أنه كان يوافق حيناً ويخالف حيناً آخر، وبعبارة أخرى كيف كانت شخصية الرازي تجاه الجرجاني، هل ذابت أمام وجهه أم تماسكت أم كانت بين بين ؟

ولعنا نكون منصفين لو قلنا إن الرازي كان نعم التلميذ الواعي، فقد أخذ أضعاف أضعاف ما ترك، وواقف الجرجاني في معظم ما ذهب إليه.

ولو فتحنا كتاب [نهاية الإيجاز] وقرأنا في معظم بحوثه، وتبعنا مواطن الاقتباس والنقل التي تمت بين الرازي والجرجاني، لوجدتنا لم نخرج في تعبيرنا عن قولنا: [وهذا الذي قاله عبد القاهر بحذافيره في الأسرار]، [وهذا برمته ما قاله عبد القاهر]، [وتراه بتعريفه هذا يردد ما قاله شيخه عبد القاهر] ... إلى غيرها من العبارات التي تدل على اقتباس الرازي من الجرجاني. لكن ليس الأمر كذلك في كل ماورد في نهاية الإيجاز- كما ذكر بعض النقاد .

ولعلنا نرى في هذا المواطن أن نذكر المواطن التي تفرد بها الرازي واستقل عن رأي أستاذه عبد القاهر - أو خالفه، كي نثبت بالدليل والبرهان أن الرازي لم يكن مجرد ملخصا لكتب عبد القاهر بل كانت له لمسته الواضحة في بعض المسائل.

أولا : مواطن الاختلاف في مباحث علم المعاني:

1.الخبر :

أورد الجرجاني قول الخنساء في أخيها صخر. (7)

إِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنُ الْجَمِيلَا

أورده في سياق حديثه عن وجود الألف واللام في الخبر. على معنى الجنس، ورأى في تفسير اللام ثلاثة وجوه، وذلك عند قوله: أعلم أنك تجد [الألف واللام] في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً:

الوجه الأول:

(أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك نحو قولك: زيدٌ هو الجواد،

وعمره هو الشجاع، تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج اللام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لصوره عن أن يبلغ الكمال.

الوجه الثاني:

أن تقتصر جنس المعنى الذي تقيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة، وترك الاعتداد بوجوه في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يُقيد بالحال والوقت، كقولك: [هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً] وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً. (8) كقول الأعشى (9)

هُوَ الْوَاهِبُ الْمَائَةُ الْمُصْطَفَاةُ إِمَّا مَخَاصًا وَإِمَّا عَشَارًا

الوجه الثالث :

(ألا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور ، لا كما كان في [زيد هو الشجاع] ، تريد إلا تعتد بشجاعة غيره ، ولا كما ترى في قوله [هو الواهب المائة المصطفاة] ولكن علي وجه ثالث هو الذي عليه قول الخنساء:

إِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنُ الْجَمِيلًا

لم تُرد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء فيتصور أن يقصر على البكاء، كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنها أرادت أن تُقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر، الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شاك. (10)

أما الرازي فقد كان أكثر تفصيلاً، وأدق نظراً، وأوسع شاهداً في توضيح (اللام)، إذ قال: (إذا قلت: [زيدٌ منطلق] أفاد ثبوت الانطلاق لزيد، من غير إفادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه، ومن غير إشعار منه بالزمان المخصوص لذلك الثبوت بل على ما يعم المؤقت والمقيد ومقابليهما. (مقابليهما: مقابل المؤقت: المؤبد ومقابل المقيد: المطلق) وإذا قلت: (زيدٌ المنطلق [أو [زيدٌ هو المنطلق] فاللام في الخبر تفيده انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساوياً أو أخص منه، ثم إنها إما أن تكون لتعريف المعهود السابق، وذلك مثل ما إذا اعتقدت وجود انطلاق معين، ولكن لا تعلم إن كان المقصود به زيد أو عمرو، فإذا قلت :[زيدٌ هو المنطلق]، عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق المعين هو زيد فقد أفاد حصر ذلك الانطلاق المعين في زيد. (11) ويواصل الرازي حديثه قائلاً: (وإما لتعريف الحقيقة، فيكون بوضعه مفيداً للحصر، مثلاً إذا قلت: (زيدٌ المنطلق) وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن شخصيتها وعمومها، أفاد الحصر، ثم تنظر فإن أمكن الانحصار نزل الكلام على حقيقته، وإلا جعل للمبالغة. أما وجه تنزيله على الحقيقة، فكما إذا قيدت المخبر به بقيد يمكن أن يكون منحصراً في شخص واحد مثل قولك [هو الوفي حين لا تظن بأحد خيراً (12)] أما وجه تنزيله على المبالغة، فقولك: زيدٌ هو الجواد وهو العالم، فإننا لما رأينا امتناع الحصر حقيقة، علمنا أنه قيل ذلك على طريق المبالغة ثم يقول: واعلم أن اللام قد تفيده مع الحصر فائدة أخرى، فإذا قلت: [هو البطل المحامي هو المرتجى

الملتقى] فكأنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي، وهل حصلت معنى هذه الصفة، وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال له ذلك، فإن أردت العلم بذلك فعليك بهذا الرجل، فإنه صاحبك، وعنده يفتنك. وحاصله أنه مع ما أفاد من انحصار الخبر في المبتدأ، أفاد بلوغ المبتدأ في استحقاقه لما أخبر عنه به إلى حيث صار معروفاً لحقيقته ودليلاً على وجوده، فكأنك تعرف حقيقة الشجاعة، تدل على وجودها بزيد المشار إليه).⁽¹³⁾

وتابع الرازي حديثه عن اللام، حيث أورد ما قاله عبد القاهر الجرجاني مفنداً رأيته فيه، إذ يقول الرازي: قال الشيخ الإمام: وقد تجئ لام التعريف لا للحصر كقول الخنساء:

إِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنُ الْجَمِيلَا

ثم قال: وأقول: (لو جعل ذلك مفيداً للحصر على وجه المبالغة لم يكن فيه خلل).⁽¹⁴⁾ ومن هذا النقل المفصل، نستنتج أن نظرة كل من العالمين اختلفت في تفسير [اللام] في بيت الخنساء [الحسن والجميلا] فالجرجاني يفسرها بلام الجنس - وهو الوجه الثالث للام عنده بمعنى أن البكاء على أخيها داخل في جنس الحسن الظاهر أما الرازي فيرى أن [اللام] لو فسرت بلام الحصر، وأفادت مع الحصر المبالغة، لكان ذلك مقبولاً. ويُخيل إلينا أن معنى البيت يوحي بتغليب وجه نظر الرازي وصحة اجتهاده لأن الخنساء لا تريد أن تقول: إن بكاءها على صخر من جنس البكاء الحسن للممدوح ولكنها تريد أن تقول: إن بكاءها على صخر هو الحق وهو الواجب، وهو العمل الحسن الطيب، وهو خير ما تفعله وتقدمه حصراً للراحل الغالي، وما أطيّب المبالغة في البكاء على فقيد حبيب كصخر. رأيت كيف وجه الرازي - على عكس الجرجاني - البيت إلى الوجهة التي توافق المعنى الإنساني والشعور الصادق في نفس الخنساء؟

2- المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين

عقد الرازي فصلاً أبطل فيه قول من يقول أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمته فهو المبتدأ: وكان يقصد بهذا الكلام معارضة الجرجاني نفسه، فهو الذي يقول هذا القول، ويتجه هذا الاتجاه، يقول الجرجاني: (وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجود هذا الفرق أبدأً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خيراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خيراً لأنه مسند ومثبت به المعنى ثم يفسر ذلك بقوله: إنك إذا قلت [زيد منطلق] فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً، فحكم واجب من هذه الجهة، أي: من جهة أن المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويُسند. ثم يزيد حديثه وضوحاً وتفصيلاً، حيث يقول: ولو كان المبتدأ مبتدأً بأن يقال: (منطلق زيد) لوجب أن يكون قولهم: [إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير] محالاً ثم يقول: إذا كان هذا كذلك، ثم جئت بمعرفتين، فجعلتهما مبتدأً وخبراً، فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معناً للأول).⁽¹⁵⁾ وواضح من كلام الجرجاني هذا أن المبتدأ والخبر إذا كان معرفتين فأيهما قدمته فهو المبتدأ. ولكن الرازي تجده لا يرضى بهذا القول، فقد حاول على سبيل المنطق والحجة العقلية

أن يدفع ذلك القول وينغضه فكانت حجته بأن المبتدأ موصوف، والخبر صفة، فكلما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً، والآخر صفة فكذلك في اللفظ. وبعبارة أخرى يرى الرازي أن الأصل هو الموصوف والفرع هو الصفة، فحيثما دارت الجملة فيجب أن يبقى الموصوف أصلاً والصفة فرعاً، سواء تأخر هذا أو تقدم، وضرب لذلك مثلاً فقال: (فإذا قلنا الله خالقنا، ومحمد نبينا) فالخالقية صفة لله تعالى والنبوة صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم، فهما في الحقيقة متعينان للخبرية ولا يصلحان للمبتدئية. (16)

إن الرازي لم يكن الوحيد الذي نهض بهذه النظرية، وإنما سبقه إليها علماء آخرون. وقالوا مثل قولته، كما قال بنظرية الجرجاني - كذلك- علماء آخرون. وهذه المسألة في حد ذاتها مسألة نحوية أكثر منها بلاغية وللنحاة فيها أقوال، خلاصتها:

إنك بالخيار فما شئت جعلته مبتدأ. إن الأعم هو الخبر نحو [زيد صديقي] إذا كان له أصدقاء غيره، إن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر، إنه يحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو سأله عن أحدهما بقوله [من القائم ؟] فليل في جوابه [القائم زيداً]. إن اختلفت رُبتهم في التعريف فأعرههما المبتدأ والمجهول هو الخبر، إن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر. (17)

ولقد تبني الرازي الرأي السادس، كما تبني الجرجاني الرأي الرابع، ودافع عن موقفه - وهو نحوي صليب - دفاعاً شديداً وقدم بين يديه حجج دامغة، هزمت موقف الرازي ومسحته وكان مما قاله: (وأعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب، حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، فيظن أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي ألا يختلف المعنى، بأن تبدأ بهذا وتنتي بذلك، وحتى كان الترتيب الذي يُدعى بين المبتدأ والخبر، وما يوضع لهما من المنزلة في التقديم والتأخير يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معرفتين، ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى - إذا جئت معرفتين، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة، وتارة بالعكس، وذلك نحو قولهم [الحبيب أنت]، [أنت الحبيب]، وذاك أن معنى [الحبيب أنت] أن لا يفصل بينك وبين من تحبه، إذا صدقت المحبة، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان. ولو حاولت أن تفيدها بقولك: [أنت الحبيب] حاولت ما لا يصح، لأن الذي يعقل من قولك [أنت الحبيب] هو ما عناه المتنبئ في قوله:

أَنْتَ الْحَبِيبُ وَلَكِنِّي أَعُوذُ بِهِ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُجِيباً عَنِ مَحْبُوبٍ (18)

ولا يخفى بعد ما بين الغرضين، فالمعنى من قولك [أنت الحبيب] أنك الذي اقتصته بالمحبة من بين الناس، وإذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب أبداً وأنه لا يجوز أن يكون [أخوك زيداً] و [زيداً أخوك] بمعنى واحد. (19) وتوالى العلماء بعد الرازي، وكلهم يسلك مسلك الجرجاني في هذه القضية ولا غرو، فهو النحوي الضليح، الذي أتى بالأدلة الدامغة التي قوت نظريته وضعت رأياً تلميذه الرازي - فهم يسلكون مسلكه على الرُغم من إتباعهم لمنهج الرازي. ولنضرب لذلك مثلاً بعالم واحد - كاد أن يكون ظلاً للرازي وصدى لصوته - حين وصفه بعض العلماء

بأنه القنطرة التي مهدت له الطريق ليعبر بلباغة عبد القاهر - ألا وهو السكاكي ، جاء إلى هذه المسألة فقال (وإذا تأملت ما تلوته عليك أعثرك على معنى قول النحويين - رحمهم الله - لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معاً، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ - وما قد يسبق إلى بعض الخواطر من أن المنطلق دال على معنى نسبي (عبر عنه الرازي بالوصف) فهو متعين للخبرية، وأن زيداً دال على الذات (عبر عنه الرازي بالموصوف)، فهو متعين للمبتدئية، تقدم أم تأخر، فلا معرج عليه، فإن المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق، وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبراً، وإن زيداً لا يوقع خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد، ويكون المراد من قولنا: [المنطلق زيد] الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد.)⁽²⁰⁾

تلك إحدى النقاط التي انحرف فيها الرازي عن خط الجرجاني.

3. دلالة اللفظ والمعنى:

لقد كان الرازي أوسع نظرة من الجرجاني في موضوع اللفظ والمعنى، فقد التفت إلى دراسة اللفظة المفردة في دلالتها اللفظية والمعنوية - وقدر أن الفصاحة لا تكون عائدة إلى الدلالة اللفظية، لكن جوهر اللفظ ودلالته الوضعية يفيدان الكلام كمالاً وزينةً وجمالاً - ثم ذكر كلاماً طويلاً مفصلاً، فند فيه آراء من يقولون أن الفصاحة صفة للألفاظ. فالكلمة في نظر الرازي بمثابة العضو المفرد في جسم الإنسان يكون له جماله أو قبحه، مفرداً أو مع سواه من الأعضاء، غير أن هذا العضو لا يجعل جملة أعضاء الإنسان جميلة، ولكنها تزيد الجميل جمالاً وتزيد القبيح قبحاً. كذلك ائتلاف الكلمة وأختها، وما تحدثان من صورة وتنشئان من إيقاع، أو ترسمان من شكل. إن دعاه البلاغيون بالتجنيس أورد العجز على الصدر، أو السجع. أو سوى ذلك من مسميات، فهو أولاً وأخيراً محاولة لخلق جمال، وإبداع حسن.⁽²¹⁾

هذه الأمور جميعها التفت إليها الرازي في معظم أقسام الجملة الأولى من كتابه [نهاية الإيجاز] وفصل فيها القول تفصيلاً كبيراً، وأتى لها بالشواهد والنماذج، حتى أوفاهها حقها من الكلام. وإنه في رأي كان محققاً في تحليله وتفصيله وبيانه وشاهده. ومن الشواهد والأدلة التي أوردها الرازي في قضية اللفظ والمعنى قوله: (اعلم أن الذين يجعلون الفصاحة صفة للألفاظ، فالأظهر أنهم يجعلونها صفة للألفاظ لأجل دلالتها الوضعية على مسمياتها، ويحتمل احتمالاً بعيداً أن يجعلوها صفة للألفاظ لإباعتبار دلالاتها على مسمياتها، وههنا أدلة تبطل الاحتمال الأول خاصة، وأدلة تبطل الاحتمال الثاني خاصة، وأدلة تبطلها جميعاً.)⁽²²⁾ ومنعاً للإطالة ستكتفي الباحثة بذكر بعض الأدلة التي تبطل الاحتمالين معاً، فمن هذه الأدلة

1. أن الفصاحة مزية تحصل باختيار المتكلم، وأما الأحكام الثابتة للألفاظ من حيث هي ألفاظ فهي ثابت لها لذواتها، ومن حيث دلالاتها على مسمياتها فهي موضع الواضع دون المتكلم، فالفصاحة غير عائدة إلى الألفاظ من أحد هذين الوجهين.
2. إن الكلمة قد تكون فصيحة في موضع بعد أن كانت ركيكة في غيره، ولو كانت فصاحتها لذاتها أو لدلالاتها الوضعية لما اختلف ذلك باختلاف المواضع.

3. إنهم اتفقوا على أن الاستعارة والكناية والتمثيل من أبواب الفصاحة، وستعرف أنها أمور عائدة إلى المعنى، لا إلى اللفظ. فيأذن ليس كل فصاحة لفظية. (23)

في الوقت الذي لم يعر الإمام عبد القاهر الجرجاني هذه الأمور كلها كبير عناية، لظنه أنها غير ذات بال، ومراً عليها مرور الكرام، لأن الذي شغله في هذا الشأن كله هو [النظم] وتأكيد معناه وترسيخ أماده وأبعاده، وضرب الأمثلة على صحة الاعتماد عليه، وكان يبدي القول ويعيده في هذه الفكرة حتى ليكاد القارئ يقول ليس عند الجرجاني إلا النظم وليس سواه. ولسنا ننكر أن الجرجاني كان خلال حديثه المكرور عن النظم تمر نتف وشذرات يتعرض فيها لأهمية المجانس، واللفظ اللينع، وأنس الكلمة ووحشيتها، وأثر موضعها في النظم، والفرق بين نظم الحروف في ضمن الكلمة، ونظم الكلمة في ضمن الجملة، واللفظ التابع للمعنى، وتمكن هذا اللفظ أو نبوه عن موضعه. (24) وتلك أمور بالغة الأهمية في دراسة الفصاحة ومقوماتها، لكن الجرجاني، أشار إليها إشارات خفيفة سريعة ولم يقف عندها ليشبعها درساً وتعميقاً. وأخذ الرازي هذه المهمة الأساسية على عاتقه، وأعطاه ما تستحق من رعاية واهتمام، وفصل فيها القول تفصيلاً كبيراً (25)

4. حذف المبتدأ:

أورد الشيخ الإمام عبد القاهر، أبياتاً كثيرة حذف فيها المبتدأ وحكم بحسن ذلك الحذف، إلا أنه لم يذكر علته. فيما أورده في ذلك:

وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَّلُ
رَبْعُ قِوَاءٍ أَدَاعَ الْمُعْصِرَاتِ بِهِ

حين قال: ربع قواء، أراد به: ذاك ربع قواء، أو هو ربع قواء، ومثله قول الآخر

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَّلَا كَمَا عَرَفْتَ بَجَفْنِ الصَّيْقَلِ الْخِلَلَا

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ بِالْكَانِسِيَّةِ تَرَعَى اللَّهُوَ وَالغَزَرَ لَا (27)

حيث قال: فكأنه أراد: تلك دار

عَلَامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ مُقْبِلًا لَهُ سِيَمِيَاءٌ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصْرِ (28)

ويقول أيضاً: ومن لطيف حذف المبتدأ قول بكر بن النطاح

العَيْنُ تُبْدي الحُبَّ والبُغْضَا وتُظْهِرُ الإِبْرَامَ والتَّقْصَا

دُرَّةً مَا أَنْصَفْتَنِي فِي الْهَوَى وَ لَا رَجَمْتِ الْجَسَدَ الْمُضْنَى

عُضْبِي وَلَا وَاللهِ يَا أَهْلَهَا لَا أَطْعَمُ الْبَارِدَ أَوْ تَرَضَى (29)

والتقدير في ذلك: هي غضبي والأمثلة التي ذكرها عبد القاهر وقد حذف فيها المبتدأ كثيرة جدا (30) غير أنه - وكما قال الرازي- لم يذكر العلة من ذلك الحذف. ثم جاء الرازي وقد تفوق على أستاذه في هذه المسألة، وذلك عندما ذكر العلة من حذف المبتدأ، أنظر إليه وهو يقول: (ذكر الإمام عبد القاهر - قدس الله روحه- أبياتاً كثيرة حذف فيها المبتدأ وحكم بحسن ذلك الحذف، ولكنه لم يذكر علته - ثم شرع في بيان هذه العلة، حين قال: ويشبه أن يكون السبب هو أنه بلغ في استحقاق الوصف بما جعل وصفاً له، إلى حيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف

ليس إلا له، سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوى الشاعر على طريق المبالغة، وإذا كان كذلك، كان ذكره يبطل هذه المبالغة وبهذا قال: ما من اسم حذف في الحال التي ينبغي أن يحذف، إلا وحذفه أحسن من ذكره).⁽³¹⁾ تلك إحدى المسائل التي تفوق فيها الرازي على شيخه حيث قام بالتحليل والتعليل لحذف المبتدأ.

5. التقديم والتأخير :

في تقديم صيغة السلب على العموم وتأخيره عنها. وهذه أحد النقاط التي شجر فيها خلاف بين الرازي والجرجاني، يقول الرازي في هذه المسألة: (إذا قدمت صيغة العموم على السلب، وقلت: [كل كذا لم أفعله]، كان النفي نفيًا عامًا، ويناقضه الإثبات الخاص حتى لو قلت: [كل كذا لم أفعله] وفعلت بعضه تناقض. أما إذا قدمت السلب على الكل، فكان النفي نفيًا للعموم، وهو لا ينافي الإثبات الخاص، فإذا قلت: [لم أفعل كل هذا، بل بعضه] استقام).⁽³²⁾ وما قال به الرازي هو عين الصواب، ونحن لا ننكر هذا التفسير لكنه جاء بعد ذلك وقال: (وأعلم أن الشيخ الإمام جزم بأن نفي العموم يقتضي خصوص الإثبات، فقوله: [لم أفعله كله] يقتضي أن يكون فاعلاً لبعضه. ويفند بعد ذلك ما قاله عبد القاهر، قائلاً: ليس الأمر كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب).⁽³³⁾ وحتى نكون منصفين في حكمنا ينبغي علينا أن لا نكتفي بما قاله الرازي عن الجرجاني في نهاية الإيجاز، بل يجب علينا أن نرجع لما قاله الجرجاني في الدلائل عن هذه المسألة [تقديم حرفي السلب على صيغة العموم أو العكس] لنرى أن كان الرازي محققاً في حكمه أم لا.

يقول الجرجاني: (فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإن نفيك ذلك بتوجيه إلى التأكيد خصوصاً، ويقع له، فإذا قلت: [لم أر القوم كلهم] أو [لم يأتيني القوم كلهم] أو [لم يأتيني كل القوم] أو [لم أر كل القوم] كنت عمدت بنفيك إلى معنى [كل] خاصة، وإذا كان النفي يقع لكل خصوصياً، فواجب إذا قلت: [لم يأتيني القوم كلهم] أو [لم يأتيني كل القوم] أن يكون قد أتاك بعضهم).⁽³⁴⁾ ويقول في موضع آخر: (وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في [كل] والفعل منفي لا يصلح أن يكون، إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن، نقول: [لم الق كل القوم]، [لم أخذ كل الدراهم] فيكون المعنى إنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي. ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم، ولم نأخذ شيئاً من الدراهم).⁽³⁵⁾

إذن أي فرق بين ما قاله الرازي والجرجاني؟ لا أكاد أجد فرق يذكر بين قوليهما فقط الرازي يؤمن علي مسألة [دليل الخطاب]، بمعنى أنك إذا قلت: [لم أفعل كل هذا] فليس معناه أن تكون فاعلاً لبعضه، إلا إذا قلت: [لم أفعل كل هذا بل فعلت بعضه]. والذي عندي أن هذه مسألة جدلية منطقية لا تفيد درس البلاغي في شيء، وأن ما قاله الشيخ عبد القاهر هو عين الصواب، فإذا قال لي شخص: [لم يأتيني كل القوم] اعتقد يقيناً أن جاءه بعضهم. والله أعلم.

ثانياً : مواطن الاختلاف في مباحث علم البيان هل الاستعارة مجازاً عقلياً أم لغوياً :

اعتبر الرازي الاستعارة من المجاز اللغوي في الوقت الذي اضطرب فيها عبد القاهر فعدها مجازاً لغوياً في [أسرار البلاغة] وعدها مجازاً عقلياً في [دلائل الإعجاز]. يقول في كتابه [أسرار

البلاغة] - وهو الموضوع الذي نصر فيه كون الاستعارة لغوية - وذلك عند قوله [رأيت أسداً] يقول: (وهبنا قد أديننا للرجل الأسيدي، حتى استحق بذلك أن نجري عليه اسم الأسد، أترانا في هذه الدعوة تتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الأسد وعبالة (36) عنقه ومخالبه وسائر أوصافه الظاهرة البادية للعيون؟ ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنها فإن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة، وتلك الأنياب والمخالب، إلى سائر ما يعلم من الصورة الخاصة في جوارحه كلها، ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها وحدها، لكان صفة لا اسماً، ولكان كل شيء يُفضي في شجاعته إلى ذلك الحد، مستحقاً للاسم استحقاقاً حقيقياً، لا على طريق التشبيه والتأويل] ثم يقول: وإذا كان كذلك، فإننا وإن كنا لم ندل به على معنى لم يتضمنه اسم الأسد في أصل وصفه، فقد سلبناه بعض ما وضع له، وجعلناه للمعاني التي هي باطنه في الأسد، وغريزة وطبع به وخُلِق، مجردة عن المعاني الظاهرة التي هي جُثَّة وهيئة وخلق، وفي ذلك كفاية عن إزالته عن أصل وقع له في اللغة. (37)

أما في كتابه [دلائل الإعجاز] - وهو الموطن الذي نصر فيه كون الاستعارة مجازاً عقلياً - فنراه يقول: (وأعلم أنه قد كثُر في كلام الناس استعمال لفظ [النقل] في [الاستعارة]، فمن ذلك قولهم: [إن الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على سبيل النقل]، ويواصل حديثه ذاكراً أقوال العلماء في الاستعارة حيث يقول: وقال القاضي أبو الحسن: [الاستعارة ما اكتفي فيه بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة وجعلت في مكان غيرها.] (38)

ثم يقول: (ومن شأن ما غمض من المعاني ولطف، وأن يصعب تصويره على المعنى الذي هو عليه لعامة الناس، فيقع لذلك في العبارات التي تعبر بها عنه، ما يوهم الخطأ، وإطلاقهم في [الاستعارة] أنها [نقل للعبارة عما وضعت له]، ومن ذلك، فلا يصح الأخذ به، وذلك إنك إذا كنت لا تطلق اسم [الأسد] على [الرجل] إلا من بعد ما تدخله في جنس الأسود من الجهة التي بينا، لم تكن نقلت الاسم عما وُضع له بالحقيقة، لأنك إنما تكون ناقلًا، إذا أنت أخرجت معناه الأصلي من أن يكون مقصودك فيما أن تكون ناقلًا له عن معناه، مع إرادة معناه، فمحال متناقض.) (39) ويبدو - والله أعلم - أن سبب اضطراب الجرجاني في [الاستعارة] أنه حينما بحثها في (دلائل الإعجاز) حين عدّها مجازاً عقلياً كانت النزعة المسيطرة عليه هي النزعة العقلية، لأنه بصدد إثبات ما في القرآن من روعة وإعجاز، يضاف إلى ذلك أن النظرة الدينية كانت مسيطرة عليه وبهذا اعتبر الاستعارة من المجاز العقلي، لأنه ليس من المعقول ان تحدث الأمور بلا إرادة الله وعلمه وقدرته، ففي قوله تعالي [وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا] (40) مجاز لأنه ليس من الإيمان في شيء أن تقول إن الأرض هي التي أخرجت أثقالها، وإمّا الذي أخرجها هو الله سبحانه وتعالى، فالفاعل الحقيقي هو الله، وأن إسناد أخرجت إلى [الأرض] ليس إلا مجاز عقلياً أما في كتابه الثاني [أسرار البلاغة] فلم يرم إلى البرهنة على إعجاز القرآن، ولم يكن مدفوعاً بدافع ديني حينما كتبه، وإمّا ألفه ليظهر ما في كلام العرب من بلاغة وتأثير، ومن اجل هذا لم ينظر إلى مباحث البلاغة - لا سيما المجاز- نظرة عقلية تسيطر عليها النزعة الدينية، ومن هنا جاء اضطرابه في الاستعارة

فاعتبرها مرة من المجاز العقلي [دلائل الإعجاز] ومرة من المجاز اللغوي [أسراراً لبلاغة]. أما الرازي فقد اعتبر الاستعارة من المجاز اللغوي وذلك بعد أن ذكر كلام عبد القاهر واضطرابه فيها قال: والأقرب عندي هو الأول - أي: إنما مجازاً لغوياً - وذلك لسببين: الأول: أن عبد القاهر سلم في الدلائل، أن الاستعارة داخلة تحت المجاز، وسلم كذلك أن المجاز يستدعي النقل، فيلزمه قطعاً اعتبار النقل في الاستعارة.

الثاني: أنه قال: لما بينا أن صفة الأسد لا تفيد الشجاعة فقط، وإلا لم تكن اسم جنس بل الشجاعة مع البنية والهيكل، وإذا جعلته مستعاراً فلم تفد به البنية.⁽⁴¹⁾ غير أننا لا نرى في هذا النزاع ما يبرره، وليس وراءه كبير فائدة - وماذا يؤثر في روعة الاستعارة أو ينقص من جمالها، إن سحرها وأثرها في النفوس لن يقل ولن يزول مهما تنازع البلاغيون فيها وسواء جعلوها من المجاز العقلي أم من المجاز اللغوي. فقط أردنا أن نبين من هذا العرض أن الرازي لم يكن مختصراً وملخصاً لما كتبه الجرجاني فحسب.

2- الاستعارة التخيلية

ومن النقاط التي تباين فيها الرازي والجرجاني، كانت حول الاستعارة التخيلية، أورد الجرجاني في أسرار البلاغة بيت لبيد:

وَعَدَاةَ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَفَرَّةَ
إِذْ أَضْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زَمَامُهَا

وكان يقصد بمعنى البيت: إنه في الأيام التي تشتد فيها الرياح الشمالية، ويقسو البرد، كان الكريم الجواد، والرجل الذي يكشف عادية تلك الشدائد عن الناس بإيقاد النيران وقرى الأضياف. ويجري الجرجاني في شرح هذا البيت ليذكر لنا أثناء شرحه [التخيلية]، وإذ يقول: (وذلك أنه جعل للشمال يداً، ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجري اليد عليه، كإجراء [الأسد] و [السيف] على الرجل في قوله: [انبرى لي أسدٌ يزار]، [وسللت سيفاً على العدو لا يفل]، والظباء على النساء في قوله: [من الظباء القيد]. وكأجراء اليد نفسها على من يعز مكانه، كقولك: [أتنازعتني في يد بها أبطش، وعين بها أبصر]، تريد إنساناً له حكم اليد وفعلها، وغناؤها ودفعها، لأن معك في هذا كله ذات ينص عليها، وترى مكانها في النفس).⁽⁴²⁾ ثم يواصل الجرجاني حديثه ليبين لنا أن تفسير [اليد] الذي في قوله [أتنازعتني في يد أبطش بها] هو ليس ذلك التفسير الذي في قول لبيد [بيد الشمال]. قائلًا: (وليس لك شيء من ذلك في بيت لبيد، بل ليس أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن [الشمال] في تعريف [الغداة] على حكم طبيعتها، كالمدير المصرف لما زمامه بيده، ومقاداته في كفه، وذلك كله لا يتعدى التخيل والوهم، والتقدير في النفس، من غير أن يكون هناك شيء يُحس، وذات تتحصل).⁽⁴³⁾ ثم يقول:

(ولا سبيل لك أن تقول: كنى باليد عن كذا، وأراد باليد هذا الشيء. أو جعل الشيء الفلاني [يداً]، كما تقول: [كني بالأسد عن زيد وعنى به زيد، وجعل زيدا أسداً. وإنما غايتك التي لا مطلع وراءها أن تقول: [أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرفاً كتحرك الإنسان في الشيء بقلبه، فاستعار لها [اليد] حتى يبالغ في تحقيق الشبه، وحكم [الزمام] في استعارته للغداة، حكم [اليد]

في استعارته للشمال، إذ ليس هناك مشار إليه يكون الزمام كناية عنه، ولكنه وفي المبالغة شرطها (في الطرفين).⁽⁴⁴⁾

أنظر معي كيف جعل الجرجاني في هذا البيت للريح الشمالية القاسية الأسعة يداً، وهذه اليد هي التي تملأ الدنيا برداً وزمهيراً وجوعاً وحياء شقية.
وطبيعي أن الشاعر - في رأي الجرجاني - لا يتعدى خياله، التخيل والوهم والتقدير في النفس، من غير أن يكون هناك شيء يُحس أو ذات تتحصل.

أرأيت كيف مس الجرجاني الجانب البلاغي، وأبرزه بلطف ونعومة، وصاغته بقالب يقبله الذوق والعقل، وأشار حقيقة إلى أن في هذا اللون من الصياغة، شيئاً من التخيل والوهم.

ثم جاء الرازي وأخذ هذه العبارة، أي: عبارة التخيل من الجرجاني، وابتدع لنا تسمية جديدة هي [الاستعارة التخيلية]، وكان يريد ب [التخيلية] أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً، لا تحقق له إلا في عالم الوهم والخيال، وقد عبّر عنه بقوله: ذكر الشيء باسم غيره، أو إثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه، وفسر مراده بكل كلمة في هذا التعريف، ومما قال: (وقولنا: وإثبات ما لغيره له، ذكرناه ليدخل فيه الاستعارات التخيلية). (45) وفي مكان آخر قال: (الاستعارات التخيلية التي تكون مثل قول لبيد، إذ أصبحت بيد الشمال زمامها، ليس فيها نقل؛ لأنه ليس المعنى أنه شبه شيئاً باليد، فيمكنك أن تقول: لفظ [اليد] نقل إليه، بل استعار له [اليد] على معنى: أنه ادعى ثبوت اليد للشمال مبالغة في إثبات المتصرف فيه له). (46)

وفي ختام حديثه عن الاستعارة عقد فصلاً خاصاً أسماه [في الاستعارة التخيلية] ومثل له بقوله تعالي [وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ] (47) حيث قال: [إثبات الجناح للذل استعارة تخيلية].⁽⁴⁸⁾

هذا ما قاله الرازي عن الاستعارة التخيلية والتي عقد لها فصلاً خاصاً، في الوقت الذي أشار إليها الجرجاني مجرد إشارة خفيفة.

٣. ترجيح الكناية على التصريح:

ومن النقاط التي تباين فيها رأي الجرجاني والرازي - ترجيح الكناية على التصريح: يقول الجرجاني: (ليس المعنى إذا قلنا: إن الكناية أبلغ من التصريح، أنك لما كتبت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشد، فليس المزية في قولهم: [جم الرماد]، أنه دل على قري أكثر، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ، وأوجبته إيجاباً هو أشد، وادعيتة دعوى أنت بها أنطق، وبصحتها أوثق).⁽⁴⁹⁾

ويقول في موضع آخر: (وإذ قد تنبهت لهذه الدقيقة، فأعلم في كون الكناية أبلغ من الإفصاح، هو أن الكناية: ذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه، ووجود اللازم - كما يري - يدل على وجود الملزوم، ثم يقول: ومعلوم أن ذكر الشيء مع دليلة، أوقع في النفوس من ذكر الشيء لامع دليله، فلأجل ذلك كانت الكناية أبلغ).⁽⁵⁰⁾

أما الرازي فقد وجدناه لا يرضى كلام الجرجاني في ترجيح الكناية على التصريح، في الفقرة

الثانية من حديثه، أي في مسألة اللازم والملزوم والدليل والمدلول، وذلك لسببين:
الأول: أن الرازي يرى إنك إذا قلت: [فلان طويل النجاد]. فطول النجاد مشكوك فيه، كما أن طول القامة مشكوك فيه، وليس أحدهما أظهر عند العقل من الآخر، حتى يُستدل بالأعرف على الأخرى، اللهم إلا إذا جعلت الطريق إلى معرفة طول النجاد الحس، وهذا أيضاً عند الرازي غير كافي في معرفة طول القامة، فظهر ضعف هذه العلة.
الثاني: يرى الرازي أن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة، ويدلل على صحة حديثه بمثال هو: أن الحياة لازمة للعلم، ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجود العلم، فبطل ما قاله.⁽⁵¹⁾

٤. الفاعل في المجاز العقلي:

ومن النقاط التي شجر فيها اختلاف بين الجرجاني والرازي - الفاعل في المجاز العقلي:
الجرجاني لا يشترط أن يكون في جميع صيغ المجاز العقلي [فاعل ظاهراً]، بل يكفي أن تلمحه من خلال الصيغة، وينصح إلا تتكلف استخراجها، فإنك ستقع في التعسف.
يقول الجرجاني: (وأعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه عُدت به إلى الحقيقة، مثل أنك تقول في: [رَبِحَتْ تَجَارَتُهُمْ]⁽⁵²⁾ (ربحوا في تجارتهم) وفي [يحمي نساءنا ضرب]، [نحمي نساءنا بضرب]، فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء،
ألا تري أنك لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك [أقدمني بلدك حق لي علي إنسان] فاعلاً سوى الحق، وكذلك لا تستطيع في قوله
وَصَيَّرْتِي هَوَاكَ وَيِي لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ
وقوله:

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا

أن تزعم أن لصيرني فاعلاً قد نُقل عنه الفعل، فُجعل [للهم]، كما فُعل ذلك في [ربحت تجارتهم] و [يحمي نساءنا ضرب]، ولا تستطيع أن تقدر [ليزيد] في قولهم: [يزيدك وجهه] فاعلاً غير [الوجه].⁽⁵³⁾

فلا اعتبار إذن - كما يقول الجرجاني - بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته
أما الرازي فنجده يُصرُّ على وجود الفاعل، وعلى كشفه للعين ويرفض جملة ليس فيها فاعل ظاهر، يستقر الفعل عليه. يقول: (إن الفعل يستحيل وجوده إلا من الفاعل، والفعل المسند إلى شيء إما أن يسند إلى ما هو مستند إليه في ذاته فيكون الإسناد إليه حقيقياً. وإذا لم يسند إلى ذلك الشيء، فلا بد من شيء آخر يكون هو مسنداً إليه لذاته، وإلا لزم حصول الفعل لا عن الفاعل، وهو محال).⁽⁵⁴⁾

وراح الرازي يظهر الفاعل في الأمثلة التي تحاشى الجرجاني إظهاره فيها، فقال: وأما قولك: [أقدمني بلدك حق لي علي إنسان] فالإقدام عبارة عن فعل القادم للقادم. والقادر في

فعله للشيء لا يحتاج إلا إلى الداعي، وهو العلم والاعتقاد بكون الفعل مصلحة وذلك هاهنا حاصل، لأن علمه بأن له في تلك البلدة حقاً هو الحامل له على ذلك الفعل، وأما قوله: [يزيدك وجهه حسناً] فالزيادة في الحسن لها فاعل حقيقي وهو الله تعالى، وكذلك القول في سائر الأمثلة المذكورة.⁽⁵⁵⁾ ولم يكن الرازي وحده الذي رفض جملة ليس فيها فاعل فقد وقف السكاكي في المفتاح [مفتاح العلوم] إلى صف الرازي، وانطلق يعرض ضمناً بما جاء به الجرجاني، ويؤيد نظرية سلفه الرازي، وذلك دون أن يذكر اسمه، فقال: (ولا يجوز في نحو [سرتني رؤيتك] ونحو [أقدمني بلدك حق لي على فلان] ونحو:

وَصَيَّرْتَنِي هَوَاكَ وَيِي لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ

ونحو

زَيْدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا

إلا يكون لكل من هذه الأفعال فاعل، وفي التقدير إذا أسندت الفعل إليه، وجدت الحكم واقعاً في مكانه الأصلي عند العقل، ولكن حكم العقل فيها، فأما شيء ارتضى بصحة إسنادها فهو ذلك، فإذا ارتضى في [سرتني رؤيتك] صحة إسناد السرور إلى من رزقك الله رؤيته، وأتاحها لك، وهو الله عز وجل، فقل: أصل الكلام [سرتني رؤيتك]، كما تقول في [أنبت الربيع البقل]، أصل الحكم: أنبت الله البقل وقت الربيع، وفي [شفى الطبيب المريض]، أصل الحكم: شفي الله المريض عند علاج الطبيب، وإذا ارتضى في: [أقدمني بلدك حق لي على فلان]، صحة استناد [أقدمني] إلى نفسك على معنى: أقدمتني نفسي لأجل حق لي على فلان، أي: قدمت لذلك، كما تصرح بذلك، فتقول: حملتني نفسي على الطاعة، أي أطعت ويواصل السكاكي قائلاً: وحاصله يرجع إلى معنى: أقدمني قدرتي على القدوم، والداعي إليه الخالص، فالفعل في وجوده لا يحتاج إلا إلى قادر ذي داع له إليه خالص، ونظيره: [محببتك جاءت بي إليك]، الأصل: [جاءت بي نفسي إليك لمحبتك]، أي جئت لمحبتك ووجد المجي إليك من نفسي لمحبتك] ثم يقول: وإياك والظن: بـ [أقدمني بلدك حق لي على فلان]. ومحببتك جاءت بي إليك - كونهما حقيقتين! فالفعلان فيهما مسندان - كما ترى - إلى مجرد الداعي، والعقل لا يقبل الداعي فاعلاً، وإنما يقبله محرراً للفاعل، أعني للمتصف بالقدرة.⁽⁵⁶⁾

ويواصل السكاكي حديثه مظهراً الفاعل في الجمل التي تحاشي الجرجاني ذكره فيها ويقول كما قال سلفه الرازي: وإذا ارتضى في [صيرني هوك] صحة استناد [صير] إلى الله تعالى، على معنى: [أهلكني الله ابتلاء بسبب إتباعي هوك]. وإذا ارتضى في [يزيدك وجهه حسناً] في [وجهه]، لما أودعه من دقائق الحسن والجمال بكمال قدرته، متى تأملت فقل: فاعل [أقدمني]، وفاعل [صيرني]، و[يزيد]، هذ (57) وهذا الاختلاف في [الفاعل في المجاز العقلي] بين الرازي والجرجاني أدى إلى انقسام البلاغيين إلى فريقين:

الأول: كان في صف الرازي، نذكر منه السكاكي⁽⁵⁸⁾ والقزويني⁽⁵⁹⁾

والثاني:

كان في صف الجرجاني، ومثل له بالتقنازاني⁽⁶⁰⁾ و الصفدي⁽⁶¹⁾ ويبدو لي أن هذا الخلاف يشير إلى اتجاهين بلاغيين اتجاه عربي واضح مبين، مثله الجرجاني وصحبه، واتجاه أعجمي ميّال إلى الفلسفة والمنطق، مثله الرازي وصحبه؟ تلك هي النقاط الكبيرة والتي تبين فيها اختلاف بين العالمين الكبيرين وهي معدودة وجزئية، فكانت الكفة الراجحة في جانب الجرجاني تارة، وفي جانب الرازي تارة أخرى، مما يدل دلالة قاطعة أن الرازي لم يكن ناقلاً وشارحاً لكتب استاذه الجرجاني بل كانت له بصمته البلاغية الواضحة.

الخاتمة:

الحمد له الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد الله الذي يسر لي كتابة هذه الورقة البحثية والتي خرجت منها ببعض النتائج والتوصيات.

النتائج:

1. تعرض الرازي لظلم واضح من قبل النقاد المحدثين.
2. هناك العديد من المسائل البلاغية نشب فيها خلاف بين الرازي وعبدالقاهر، فكانت الكفة راجحة في جانب الجرجاني مرة وفي جانب الرازي مرة.
3. لم يكن الرازي ناقلاً لماورد في كتابي عبدالقاهر وحسب، بل كان شارحاً ومحللاً ومخالفاً في بعض المسائل.
4. هذا الاختلاف بين عبدالقاهر والرازي ولّد اتجاهين بلاغيين اتجاه عربي واضح مبين، مثله الجرجاني وصحبه، واتجاه أعجمي ميّال إلى الفلسفة والمنطق، مثله الرازي وصحبه.
5. أن الرازي لم يكن نسخة من الجرجاني، فقد كان يوافقه حيناً ويخالفه حيناً آخر.
6. لم يوفّر الرازي بما تعهد به في مقدمة كتابه (نهاية الإيجاز)، فلم يكن مختصراً ومهذباً ومرتباً لكتابي عبدالقاهر وحسب.
7. مدرسة الرازي البلاغية هي امتداد لمدرسة عبد القاهر، وإن انصرفت عنها في تحكيم الذوق الأدبي.

التوصيات:

إن كتاب الرازي (التفسير الكبير) يعج بالمسائل البلاغية، وأن البلاغة فيه تكمن بصورة أوضح من (نهاية الإيجاز)، لذلك نوصي الباحثين من بعدنا بطرق باب هذا التفسير، لاستخراج الدرر البلاغية فيه وتوضيح إن كانت بلاغته هنا هي ذات بلاغة (دلائل الإيجاز) و(أسرار البلاغة)، أم أنه خالف بلاغة الجرجاني في تفسيره لبعض الآيات.

المصادر والمراجع:

- (1) الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي/ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز/ تحقيق- الدكتور نصر الله حاجي/ الطبعة الأولى (1424هـ-2004-) / دار صادر بيروت ص 25
- (2) السابق / نفس الصفحة
- (3) نهاية الإيجاز / ص 25
- (4) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، الطبعة السادسة، دار المعارف 1119 القاهرة ص -272 273
- (5) مازن المبارك ، الموجز في تاريخ البلاغة دار الفكر ، الطبعة الثانية 1400هـ- 1979م ص 109
- (6) عبد القادر حسين ، أثر النحاة في البحث البلاغي ، الطبعة الثانية ، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة - قطر ، ص 448
- (7) ديوان الخنساء / دار صادر بيروت / ص 119 من قصيدتها التي مطلعها
ألا يا صخر إن أبكيت عيني فقد أضحتني دهرًا طويلًا
- (8) الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني/ دلائل الإعجاز / قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر / الطبعة الخامسة 1424هـ - 2004م / مكتبة الخانجي بالقاهرة ص -179 180.
- (9) ديوان الأعشى / دار صادر بيروت / ص 84 من قصيدته المسماة (أخو الحرب)
- (10) دلائل الإعجاز / ص 181
- (11) نهاية الإيجاز / ص 82.
- (12) هو الوفي هذه العبارة في (دلائل الإعجاز) هكذا : [هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خير] .. [أنت الوفي حين لا يفي أحد] / أنظر دلائل الإعجاز / ص 180 ، 195 .
- (13) نهاية الإيجاز / ص 83 .
- (14) السابق / نفس الصفحة .
- (15) دلائل الإعجاز/ ص -189 190
- (16) نهاية الإيجاز / ص 85.
- (17) الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / تحقيق أحمد شمس الدين / دار الكتب العلمية بيروت لبنان / الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م / ج11/ ص 329 - 336.
- (18) ورد هذا البيت في ، عبد الرحمن البرقوني /شرح ديوان المتنبي / دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان / طبعة 1407هـ - 1980م / ج 3 / ص 151
- (19) دلائل الإعجاز / ص 190.
- (20) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي / مفتاح العلوم / تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواي / الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000م / دار الكتب العلمية بيروت لبنان/ ص 315.
- (21) نهاية الإيجاز / ص 63-35

- (22) راجع دلائل الإعجاز / ص 45 - 46 - 47 - 48 - 49 - 53 .
- (23) نهاية الایجاز / ص 35 وما بعدها .
- (24) والقواء: المكان القفر ، أذاع المعصرات به : هي الرياح العاصفات ذوات الضار ، خيران : صفة لمحدوف وهو السحاب المتردد ، سار : يسير ليلاً ، ملوه خضل : يحمل ماءً غزيراً
- (25) راجع دلائل الإعجاز / ص 146
- (26) السابق / الصفحة نفسها ، والبيتان ينسبان لعمر بن أبي ربيعة ،
- (27) هو لابن عنقاء القزاري ، راجع ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد / الكامل في اللغة والأدب / دار الفكر 1/14
- (28) ديوانه / ص 494 من قصيدته [ولي الشباب]
- (29) راجعها في دلائل الإعجاز / ص 146 - 153 .
- (30) نهاية الایجاز / ص 213 .
- (31) السابق / ص 192
- (32) دلائل الإعجاز / ص 280 .
- (33) السابق / ص 278 .
- (34) العباله : مصدر عبل إذ غلظ ، والعبل الضخم من كل شيء ، ابن منظور / لسان العرب / دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي / بيروت - لبنان / الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م
- (35) الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني / أسرار البلاغة / تحقيق، محمود محمد شاكر / الطبعة الأولى 1412 هـ - 1991م / دار المدني بجدة / ص 413- 414
- (36) دلائل الإعجاز / ص 434 .
- (37) السابق / ص 435 .
- (38) سورة الزلزلة / آية 2 .
- (39) نهاية الایجاز / ص 137 .
- (40) أسرار البلاغة / ص 45 - 46 .
- (41) نهاية الایجاز / ص 133 - 135 .
- (42) سورة الإسراء / آية 24
- (43) نهاية الایجاز / ص 160
- (44) دلائل الإعجاز / ص 71-72 .
- (45) هاية الایجاز / ص 162 - 163 .
- (46) البقرة / آية 16 .
- (47) دلائل الإعجاز / ص 296 - 297 .
- (48) نهاية الایجاز / ص 96 .

- (49) مفتاح العلوم / ص 508 - 509 .
- (50) السابق / ص 508-509.
- (51) جلال الدين أبو عبد الله محمد بن قاضي القضاة القزويني / التلخيص في علوم البلاغة / تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي / الطبعة الأولى 1418 هـ - 1992م / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / ص 12-13.
- (52) سعد الدين التفتازاني وآخرون / شروح التلخيص / دار السرور / بيروت - لبنان / 1 / ص 258 - 263.
- (53) عبد المتعال الصعيدي / بغية الإيضاح / مكتبة الآداب / المطبعة النموذجية. / 1/ص64